الموضوع الأوّل : المقال

الإصلاح	توجهات منهجية
المقدمة: أفضت التحوّلات الاقتصادية والتقنية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بروز ما اصطلح على تسميته" بمجتمع الخدمات" و"اقتصاد الخدمات" فما هي تركيبة قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية ؟ وما هي عوامل هذه التحوّلات؟ وما مدي إسهام قطاع الخدمات في بسط النفوذ الأمريكي على العالم؟	يتم في التقديم وضع الموضوع في إطاره وطرح الإشكالية . هذا الموضوع هو من الصنف الاستظهاري ويعلن عن تخطيط الإجابة بصفة صريحة.
I - تركيبة قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية هي تركيبة متنوعة ويمكن تصنيفها حسب وجهة الخدمة إلى ثلاثة أصناف أساسية: - الخدمات الموجّهة للأسر وتضمّ مجموعة كبرى من الخدمات كالصّحة والتعليم والترفيه وتجارة التفصيل والنقل ... - الخدمات الموجهة للمؤسسات الصناعية والفلاحية وتضمّ خدمات الابتكار والتصميم والتصرّف والتسويق والإشهار وتعرف باسم الخدمات الاستراتيجية الموجّهة للمؤسسات. - الخدمات القيادية وهي خدمات راقية لا تتوفر إلاّ في البلدان ذات الاقتصادات المتطوّرة وبالحواضر العالمية كنيويورك ولوس أنجلس وواشنطن وتشمل خدمات التسيير والبحث والخدمات الإدارية. وتستقطب هذه الخدمات الرّاقية المجال العامي فضلا عن المجال الأمريكي.	في نطاق دراسة تركيبة الخدمات لابد من تناول عوامل تنامي الخدمات فضلا عن التركيبة لأن المطلوب هو دراسة الخدمات. وتقتضي الدراسة تحديد المظاهر وتحليل العوامل.
وفضلا عن تنوّعها تشهد الخدمات نموّا ملحوظا رغم تباين نسق نموّ ا مختلف الفروع الخدمية. ويعزى نمو الخدمات إلى عوامل متعددة منها: - التحولات الاجتماعية والتي نجمت عن التزايد الملحوظ للدخل الفردي ممّا أسهم في تحسين مستوي عيش السكان ومكّن من تدعّم الطلب على الخدمات الموجّهة للأسر. وقد أدّى تزايد نسبة النساء العاملات (من 33 % سنة 1960 إلى أكثر من 50 % حاليا) إلى تحويل عديد الخدمات التي كانت تؤمنها المرأة في المنزل إلى مؤسسات خدمية مثل حضانة الأطفال والأعمال المنزلية المختلفة. - إعادة هيكلة القطاعات المنتجة. لقد أدّت التحوّلات التي شهدتها الفلاحة والصناعة إلى التخلّي عن عديد الأنشطة التي لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج والّجوه إلى مقاولات وشركات خدمات متخصصة لتقوم بها مثل خدمات الإشهار والتنظيف والمحاسبة ...	ضرورة تدعيم التحليل بمعطيات مرقمة.
II – قطاع الخدمات : أهم قطاع اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل قطاع الخدمات أهم قطاع اقتصادي فهو: - أهم قطاع مشغل ، ففي الوقت الذي تتراجع نسبة التشغيل في القطاعين الصناعي والفلاحي تتزايد نسبة التشغيل بصفة مطردة في قطاع الخدمات فقد تدرجت هذه النسبة من 62,7 % سنة 1970 إلى 71,6 % سنة 1998 وهي من أعلى النسب في العالم. وبصفة عامة تميز قطاع الخدمات بحيوية فائقة إذ كان الأقدر على توفير مواطن الشغل الجديدة كما ظهرت مهن جديدة مرتبطة بتطور وسائل الاتصال كالعمل بالمسكن . - أوّل قطاع يسهم في خلق الثروة: أصبح قطاع الخدمات القطاع الأقدر على استحداث المؤسسات على اختلاف أحجامها وتمثل المؤسسات	

الصغرى التي لا يتعدّى عدد المشتغلين بها 13 الجزء الأكبر من هذه المؤسسات ولكن أنشأ قطاع الخدمات عديد المؤسسات عبر القطرية وهي تشمل ميادين الطيران والإطعام (ماك دونالد) والفندقة ومكاتب الدراسات والتأمين. ونتيجة لهذه التطورات ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج الدّاخلي الخام إلى 72 % سنة 1998 كما سجل ميزان الخدمات فوائض مالية هامة مكنت من التخفيف من عجز الميزان التجاري.	
III – مساهمة قطاع الخدمات في بسط النفوذ الاقتصادي الأمريكي في العالم: تتعدد مظاهر مساهمة قطاع الخدمات في بسط النفوذ الأمريكي في العالم ويبرز ذلك خاصة في: 1- الميدان المالي والنقدي: تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في العالم فهي أول مستثمر مباشر في الخارج بحوالي 30 % من المجموع العالمي وتتم هذه الاستثمارات عن طريق فروع الشركات عبر القطرية ونهمّ مناطق عديدة من العالم كالبلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة والصناعية الجديدة. يسهم الدولار الأمريكي في بسط نفوذ الولايات المتحدة باعتباره عملة عالمية فهو العملة التي تسعر بها مختلف المواد كأسعار الطاقة والخامات المدنية والمواد الفلاحية وهو كذلك عملة التبادل التجاري بين الدول (50% من قيمة التجارة العالمية تتمّ بالدولار) مما جعل البنوك المركزية تحرص على دعم مدّخراتها من العملة الصعبة بالدولار. والنسبة للولايات المتحدة يمثل ذلك امتيازا باعتبارها تعتمد عملتها الوطنية لتسديد شراءاتها من الخارج. 2- الميدان التجاري: تبرز الولايات المتحدة كأول قوّة تجارية في العالم . فهي تحقق بمفردها حوالي سدس التجارة العالمية ويؤثر وضع اقتصادها في الاقتصاد العالمي بصفة واضحة. 3- الإنتاج الإعلامي والثقافي: غزت الأشرطة السينمائية والمسلسلات التلفزية التي تنتجها الولايات المتحدة قاعات السينما والقاعات التلفزية في العالم كما تعرف الموسيقى الأمريكية رواجا كبيرا.وتهيمن الولايات المتحدة على الإعلام في العالم وتوجهه حسب مصالحها من خلال امتلاكها لأكبر وكالات الأنباء والقنوات التلفزية التي تبث برامجها بكامل العالم بفضل امتلاكها شبكة من الأقمار الصناعية.	الحرص على اعتماد تخطيط واضح ومتوازن
الخاتمة لا شك وأن قطاع الخدمات يسهم في بسط النفوذ الأمريكي في العالم وأن الولايات المتحدة تستفيد من السبق في هذا الميدان ومن قوّة فلاحتها وصناعتها وعملتها ولكن منافسة البلدان المتقدمة الأخرى ماانفكت تتأكد كما حركات الاحتجاج والرفض للنفوذ الأمريكي على العالم أصبحت فاعلة أكثر فأكثر.	التأكيد على أهم الاستنتاجات وفتح الأفاق

الموضوع الثاني : شرح وثائق

التفاوت في التقدم الاقتصادي

إصلاح الموضوع	توجيهات منهجية
التقديم تتمثل الوثيقتان في جدولين إحصائيين ثابتين أخذ الأول من ملامح العالم الاقتصادية لسنة 2006 في حين أخذ الثاني من مصدرين مختلفين هما ملامح العالم الاقتصادية لسنة2006 وتقرير التنمية البشرية للعام 2006 الذي تصدره سنويّا منظمة الأمم المتحدة. يتعلق موضوع الجدولين بمسألة التفاوت في التقدم الاقتصادي بين ستة بلدان ورد ذكرها في الجدولين (وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وهي بلدان تنمي إلى العالم المتقدم وكوريا الجنوبية ومصر ومالي التي تنتمي إلى العالم النّامي) وذلك من خلال 6 مؤشرات كمية ونوعية . فالجدول الأول الذي ورد تحت عنوان معطيات حول الناتج الداخلي الخام لبعض بلدان العالم تضمن مؤشرين الأول كمّي ويتعلق بالثروة من خلال نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والثاني نوعي ويتعلق بإسهام القطاعات الاقتصادية الثلاثة في تكوين الناتج الدّاخلي الخام سنة 2004. أما الجدول الثاني فيتعلق بالتجارة الخارجية لبلدان المذكورة وذلك من خلال 4 مؤشرات تتعلق بنسبة المساهمة في التجارة العالمية ومساهمة المصنوعات في الصادرات ومساهمة المواد الأولية في الصادرات وطرفا التبادل. فما هي مظاهر التباين التي تبرزها هذه المؤشرات بين العالمين المتقدم والنامي؟ وما هي العوامل المفسرة لهذا التباين؟	يتمّ في التقديم تحديد طبيعة الوثيقتين ومصدرهما وموضوعهما والإعلان عن عناصر الشرح
I – مظاهر التباين الاقتصادي بين بلدان العالم تتعدد مظاهر التباين الاقتصادي بين بلدان العالم المذكورة في الجدولين : - **التفاوت في الثروة** ويمكن أن نميز بين 3 أصناف من البلدان باستعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام : - بلدان غنية يفوق فيها الناتج الداخلي الخام للفرد 1300 دولار وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وتنتمي جميعها إلى العالم المتقدم ولكن يوجد نوع من التفاوت داخل هذه المجموعة إذ يساوي نصيب الفرد بفرنسا ثلثي نصيب الفرد بالولايات المتحدة الأمريكية كما لا يغيب عنّا أن هذا المؤشر يخفي التباينات في الدخل بداخل القطر ذاته. - بلد متوسط الثروة وهو كوريا الجنوبية بـ 13800 دولار أي ما يمثل ثلث دخل الفرد بالولايات المتحدة ونصف دخل الفرد بفرنسا . وتعتبر كوريا الجنوبية من الأقطار الصناعية الجديدة . - بلدان فقيران هما مصر ومالي وينتميان إلي العالم النامي لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1000 دولار علما وأن نصيب الفرد بمصر رغم تدني مستواه يساوي 3 مرات نصيب الفرد بمالي. تبدو الفوارق في الثروة كبيرة بين بلدان العالم وهذا أمر مؤكّد ولكن يسهم اعتماد مؤشر الناتج الخلي الخام للفرد بالدولار في نوع من التضخيم ذلك أن القدرة الشرائية للفرد بالدولار تتغير من بلد لآخر مما جعل منظمة الأمم المتحدة تعتمد مؤشرا إضافيا وهو تعادل المقدرة الشرائية. 2 – التباين في مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في تكوين الناتج الداخلي الخام : يبدو التباين واضحا بين 4 أصناف رئيسية من البلدان. يضم الصنف الأول مجموعة البلدان التالية : الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وهي بلدان متقدمة تتميز بنسبة مساهمة عالية للقطاع الثالث في	اعتماد تخطيط واضح ضرورة تصنيف البلدان حسب مقياس للثروة.

تكوين الناتج الدّاخلي الخام (حوالي ثلاثة أرباع) وتشهد هذا البلدان ظاهرة ثولثة الاقتصاد بسبب تحسن مسوي العيش و تنامي حاجة الأسر والمؤسسات للخدمات . تمثل كوريا الجنوبية صنفا ثان حيث يسجل القطاع الصناعي بها أرفع نسبة في تكوين الناتج الداخلي الخام ضمن هذه القائمة من البلدان وهي سمة من سمات الأقطار الصناعية الجديدة. وتعدّ مصر صنفا آخر يتميّز باقتصاد فلاحي صناعي وهو سمة من سمات البلدان النامية متوسطة النمو. أما مالي فيرتكز اقتصادها بالأساس على الفلاحة وعلى قطاع خدمي متضخم يسود فيه الثالث غير المهيكل وهي سمة من سمات البلدان الأقل تقدما في العالم. 3 – التباين في مستوى المساهمة في التجارة العالمية: اعتمادا على مؤشر نسبة المساهمة في التجارة العلمية(الجدول 2) يبرز التباين بوضوح بين مجموعتين رئيسيتين. تتميز المجموعة الأولى التي تضم البلدان المتقدمة الثلاثة وكوريا الجنوبية بثقل كبير في التجارة العالمية فهي تحقق أكث من الربع. 4 – التباين في مستوي تركيبة الصادرات: تغلب على صادرات البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان) والبلدان الصناعية الجديدة التي تمثلها كوريا الجنوبية ، صادرات المواد المصنعة بنسبة تفوق 80 % مع مكانة هامة لصادرات التكنولوجيا العالية التي تمثل حوالي ثلث الصادرات بالولايات المتحدة الأمريكية. أمّا صادرات البلدان النامية تقوم على المواد الأولية (قطن بالنسبة لمالي ومحروقات بالنسبة لمصر. وتشكو صادرات البلدان النامية من تردّي طرفي التبادل إذ يقدر هذا التدهور بحوالي 50 % بالنسبة لمصرفي ظرف 22 سنة ويعني هذا أن البلد مطالب بتكثيف صادراته ومضاعفتها للحصول على نفس العائدات لسنة 1980 . ومقابل ذلك تستفيد البلدان المتقدمة من طرفي التبادل حيث تسجل قيمة سلعها من المصنوعات ارتفاعا ملحوظا في نفس الفترة (45 % لليابان و19 % للولايات المتحدة الأمريكية). وعموما يبدو التباين واضحا بين بلدان العالم في مجالات عديدة فما هي أسبابه؟	
II - العوامل المفسرة للتباين الاقتصادي ببن بلدان العالم يشير الجدولان إلى بعض العوامل المفسرة للتباين الاقتصادي بين هذه الدول وتتمثل في : 1- العامل البشري ويجسمه المستوى المرتفع للقدرة الشرائية للفرد في البلدان المتقدمة ممّا يوفر سوقا استهلاكية ضخمة تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية وتحقيق مداخيل هامة كما تستفيد من جودة التكوين والتأهيل لليد العاملة والتي توفرها نظم تربية متطوّرة ذات مردو دية عالية . وعلى عكس ذلك يمثل ضيق السوق بالبلدان النامية وتدني جودة التكوين والتأهيل كابحا هاما يحدّ من قدرة هذه البلدان على تحقيق الجودة وبالتي على المنافسة في الأسواق العالمية. 2 – العامل التكنولوجي ونستشفه من خلال تركيبة الصّادرات في هذه البلدان (الجدول الثاني) ففضلا عن هيمنة الصناعات في تركيبة صادرات البلدان المتقدمة أصبحت صادرات التكنولوجيا العالية تحظى بمكانة متميّزة ممّا يدل على السبق التكنولوجي الذي تتمتع به هذه البلدان وهو ناتج عن	هذا السؤال هو من الصنف الاستظهاري ولكن مزيد توظيف بعض معطيات الجدولين كعوامل مفسرة للتباين الاقتصادي بين دول العالم. لابدّ من تبويب العوامل

أهمية الاعتمدات المخصصة للبحث والتطوير والتي تتراوح بين 2 % و3 % من الناتج الدّاخلي الخام. 3 – عامل الهيمنة الاقتصادية للعالم المتقدم على العالم النامي ونستشفه من خلال الجدول الثاني وبالخصوص من مؤشر طرفي التبادل والذي يبيّن أنّ العالم المتقدم يستفيد من التقسيم العالمي للعمل ولو أنّ بعض البلدان النامية كالبلدان الصناعية تمكنت نسبيّا من تخفيف وطأة هذا التقسيم الجائر. لكن أهمل الجدولان عوامل أخرى مفسّرة للتباين الاقتصادي بين دول العالم كالعامل التاريخي المتمثل في عراقة التصنيع في البلدان المتقدمة وتحقيقها للثورات الصناعية الثلاثة على خلاف البلدان النامية. **الخاتمة** تمكّن الوثيقتان من تعدّد المؤشرات التي تتضمنها من تحديد بعض سمات التباين في التقدم الاقتصادي في العالم لكنها يتّسم البعض منها بمحدوديته في تشخيص الواقع كمؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كما أن غياب البعد التطوري لا يمكّننا من إدراك هذا البعد الهام فضلا عن أن بعض المعطيات كانت متوفرة ولنا أن نتساءل في نهاية التحليل عن سياسات البلدان النامية للحد من هذه التباينات.	يتمّ في الخاتمة تقييم الجدولين وفتح الأفاق للموضوع.